



كلمة لبنان

تلقيا

الآنسة مايا داغر

أمام اللجنة الثالثة

البند ٦٤: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

نيويورك في ١٧/١٠/٢٠١٤

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

**Permanent Mission of Lebanon to the United Nations
866 United Nations Plaza, Suite 531, New York, NY. 10017**

السيدة الرئيسة،

أود بداية أن اشكر الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة على التقارير المقدمة أمام هذه الدورة.

السيدة الرئيسة،

إذا كان بناء المجتمعات السلمية يقوم على تمتع جميع أفرادها بكافة حقوق الانسان دون أي تمييز، فإن الأساس في هذا البناء هو حقوق الطفل.

يؤمن لبنان بان حقوق الطفل هي جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، التي هي مكرسة في الدستور اللبناني الذي ينص على المساواة بين جميع أفراده دون أي تمايز أو تفضيل.

وقد صدق لبنان على الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الطفل، كما ابرم عدد من الاتفاقيات القضائية الثنائية حول التعاون القضائي في بعض المسائل العائلية.

وقد أصدر لبنان العديد من القوانين والمراسيم والقرارات التي تتعلق بنواح عديدة من حياة الطفل كالترية والتعليم والعمل والضمان الاجتماعي والصحة والرفاه والحماية والإعاقة وعدالة الأحداث، وتساهم جميعها في حماية الأطفال وتأمين بيئة سليمة لهم ومستوى معيشي لائق.

ويدعم لبنان قرارات الجمعية العامة الخاصة بالأطفال وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالأطفال في النزاعات المسلحة.

وابرز الإنجازات في جهود لبنان في مجال حقوق الأطفال هي تأليف لجنة برلمانية لحقوق المرأة والطفل، وتشكيل المجلس الأعلى للطفولة لمتابعة ومراقبة تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، واللجنة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال، ولجنة لحماية الأحداث المخالفين للقانون والمعرضين للخطر، وإنشاء وحدة مكافحة عمل الأطفال في وزارة العمل، ومصالحة حماية الأحداث في وزارة العدل، وغرفة في وزارة العدل لتلقي شكاوى الأطفال المعتدى عليهم جنسياً، وإطلاق خطّ ساخن في القصر الجمهوري لتلقي شكاوى الأطفال المنتهكة حقوقهم، وإدراج مبادئ حقوق الطفل في المناهج التربوية، وإقامة وزارة التنمية دورات تدريبية بالتعاون مع أخصائيين أجانب، واستحداث شهادة دراسات عليا في حقوق الطفل في الجامعة اللبنانية، وفصل القاصرات عن الراشحات في مراكز التوقيف...

ولا يزال العمل مستمراً بالتنسيق والتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية وبمشاركة المجتمع المدني من اجل إدخال تعديلات على التشريعات المعنية بالطفولة ، كي تنسجم مع التزامات لبنان وتطلعاته، وبخاصة على صعيد قانون العمل، وقانون العقوبات، وقضاء الأحداث.

السيدة الرئيسة،

يعتبر لبنان إن التعليم هو الأداة الأجدى لتمكين الأطفال وتوعيتهم على حقوقهم وحمايتهم من خطر التشرد والانحراف. ويرى في التعليم الإلزامي وسيلة لحماية الأطفال ولا سيما الفتيات من العنف بشتى أنواعه، وإعدادهن للمشاركة كمواطنات كاملات الحقوق في مجتمعاتهن وتأهيلهن للعب دورهن الطبيعي في تنشئة الأجيال القادمة.

ويرحب لبنان بمنح جائزة السلام لهذا العام مناصفة للباكستانية ملالا يوسفزاي والهندي كايلاش سايارثي لنضالهما ضد قمع الأطفال والمراهقين ومن اجل حق الأطفال في التعليم.

ويعتز لبنان بقطعه اشواطاً ملحوظة في مكافحة التسرب من المدارس بما فيه في المناطق الريفية، وكانت وصلت نسب التعليم الى ما يقارب ال ٩٩٪ لمرحلة الابتدائي، لكن الأزمة الإنسانية المتفشية على أرضه تجعله يدق ناقوس الخطر على جهوده التنموية المحققة على مدى عقود، ناهيك عن تلك التي يصبو الى تحقيقها. فإن عدد اللاجئين السوريين والفلسطينيين الذي تجاوز المليون ونصف المليون لاجئ معظمهم من النساء والأطفال بات يشكل أزمة وجودية حقيقية للبنان. وإذ يرحب لبنان بوقوف المجتمع الدولي الى جانبه ودعم وكالات الأمم المتحدة وأجهزتها له، فهو يؤكد على ضرورة مضاعفة الجهود وتقاسم الأعباء والتزام الدول المانحة بتعهداتها الكريمة، من اجل مساندته كدولة مضيئة وتمكينه من الوفاء بالتزاماته وتحقيق تطلعاته في مجال حقوق الانسان والتنمية المستدامة.

السيدة الرئيسة،

نحن في هذه اللجنة مؤمنون على حقوق الانسان، وإن الطريق التي نرسمها ل"عالم صالح للأطفال"، هي التي سيسلكها أطفال اليوم، فيصنعون غداً، على دروبها، عالماً صالحاً للجميع.

وشكراً.